



مركز الدراسات والإعلام التربوي
Studies Educational Media Center (S.E.M.C)

خارج أسوار المدارس تداعيات الحرب وآثارها على التعليم في اليمن



١٢ / ١٥ / ٢٠١٥ م

مركز الدراسات والإعلام التربوي

منظمة مجتمع مدني غير ربحية متخصصة في الدراسات و الإعلام التربوي ، يوجه نشاطه لخدمة القضايا التربوية والتعليمية في الجمهورية اليمنية سجل اسمه في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في ٥/٦/ ٢٠١٣ م وحصل على ترخيص رقم (٣) ٢٠١٤ م طبقا لقانون رقم (١) ٢٠٠١ م .

الرؤية : الريادة في مجالي الإعلام التربوي والتربية الإعلامية ، للإسهام في بناء نظام تربوي قادر على إحداث التنمية المجتمعية ويؤدي دورا رائدا في النهضة .

الرسالة : يسعى المركز من أجل نظام تربوي قادر على إحداث التنمية المجتمعية من خلال التوعية بالقضايا التربوية ورفع مستوى الجودة و

إشراك المجتمع في إنجاح العملية التربوية والتعليمية ، كما يعمل لإيجاد إعلام تربوي مهني ومحترف ، وتربية إعلامية متميزة و يسعى لتنفيذ أهدافه بالشراكة مع القطاعين الحكومي والخاص ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية ، معتمدا على خبرات متخصصة وكفاءة في المجالين التربوي والإعلامي

الأهداف :

١) العناية بإعداد الدراسات والبحوث ، و رصد المعلومات الخاصة بالجانب التربوي.

٢) العمل على التأهيل والتوعية بالقضايا التربوية.

٣) رفع مستوى الجودة وإشراك المجتمع في إنجاح العملية التربوية والتعليمية

٤) العمل على إيجاد إعلام تربوي مهني ومحترف وتربية إعلامية متميزة

وحدات المركز : يعمل المركز من أجل تحقيق أهدافه من خلال وحدات إدارية نوعية ومتخصصة كالتالي :

وحدة التوعية الإعلامية : تسهم هذه الوحدة في تعزيز الوعي بقضايا التربية و التعليم وترسيخ الحقوق التعليمية والإعلامية من خلال ا

لنشر الصحفي والالكتروني ، والإنتاج البرامجي الإذاعي والتلفزيوني وبما يخدم الأهداف الرئيسية للمركز

وحدة الدراسات والبحوث وقباس الأبحاث : تعمل هذه الوحدة من خلال فريق بحثي متخصص لإعداد التقارير والبحوث والدراسات المتعلقة

بالشأن التربوي والتعليمي على وجه العموم وبالتربية الإعلامية والإعلام التربوي على وجه الخصوص ومعرفة الآراء والتوجهات ذات الصلة بالشأن الإعلامي والتعليمي .

وحدة التدريب والتأهيل : يمتلك المركز كادرا مدربا من التربويين والإعلاميين ينفذون دورات متنوعة في المجال التربوي التعليمي

والإعلامي .

وحدة الحملات الإعلامية والتوثيق : ينفذ المركز من خلال هذه الوحدة حملات إعلامية ، وتنظيم مؤتمرات وفعاليات مختلفة كما يقدم خدمة

التوثيق ل صحفي والالكتروني المتكاملة للمنظمات والمؤسسات التعليمية والأكاديمية المختلفة وكافة المهتمين .

وحدة المعايير والجودة والمشاركة المجتمعية : يسعى المركز عبر هذه الوحدة إلى تنفيذ مشاريع تعزز من الجودة في المؤسسات التربوية

والتعليمية ، وتطوير قدرات الافراد والمؤسسات في تطبيق الجودة وتمكين المجتمع من الرقابة الفاعلة والمشاركة في صناعة السياسات التعليمية .

وحدة التعليم الالكتروني : تسعى هذه الوحدة لتهيئة البيئة الملائمة للتكنولوجيا الحديثة وإعداد الخطط والبرامج التي تساهم في تعزيز الوعي

بكيفية استثمارها لخدمة التعليم واستخدامها على الوجه الأمثل.

العنوان :

الجمهورية اليمنية – محافظة تعز

تلفون : ٠٠٩٦٧٤٢٦٥٩٥٦

فاكس : ٠٠٩٦٧٤٢٦٥٩٥٦

جوال : ٠٠٩٦٧ ٧٣٧٦٧٦٢١٩ أو ٠٠٩٦٧٧٧٥٦٧١٦٢٨ / ٠٠٩٦٧٧٧٣٤٦٦٢٥٢

البريد الالكتروني : semcenter3@gmail.com أو albaheri2012@gmail.com

<https://www.facebook.com/S.E.M.C11/?ref=bookmarks>

المحتويات

٤	المقدمة :
٤	مرجعيات التقرير :
٤	الفترة الزمنية للتقرير :
٤	الإطار الجغرافي :
٤	الاطار الموضوعي :
٥	عن التعليم العام :
٥	الاطار القانوني :
٥	هيكل التقرير
٦	أولاً : اليمن خارج الألفية :
٦	إطار عام
٧	أ- السياسات /الاستراتيجيات :
٨	ب- جودة النظام التعليمي وكفاءته :
٩	ج- تمويل التعليم :
٩	أبرز القطاعات التي أغلقت أبوابها :
٩	ثانيا : وزارة خارج سلطة الحكومة الشرعية (قبضة المليشيا) :
١٠	(١) البنية التحتية للتعليم :
١٠	أ) وضع البنية التحتية للتعليم العام قبل الحرب:
١٠	ب) تداعيات الحرب وآثارها على البنية التحتية للتعليم :
١٢	الاستنتاجات :
١٣	(٢) الطلبة :
١٣	الاستنتاجات :
١٤	(٣) المعلمون / المدرسون :
١٤	الاستنتاجات :
١٥	(٤) توجيه التعليم
١٥	الاستنتاجات :
١٦	ثالثا : أطفال خارج أسوار المدارس :
١٧	الاستنتاجات
١٧	رابعا : تعليم خارج أولويات المجتمع (التحديات) :
١٨	التوصيات

المقدمة :

يواجه التعليم في اليمن ظرفا دقيقا وحرجا ، فبعد أن دخلت الحرب عامها الثاني ، ومع انقضاء عام ٢٠١٥م الذي دشنته الحكومة اليمنية - حكومة الكفاءات برئاسة خالد بحاح _رسميا كعام للتعليم والذي تنتهي بانقضاءه مهلة تحقيق أهداف التعليم للجميع (EFA) ؛ يأتي هذا التقرير للوقوف على أهم المؤشرات والأرقام التي تعكس الوضع الكارثي للتعليم العام (الاساسي والثانوي) بشكل خاص انطلاقا من بعدين أساسيين هما : البعد الاقتصادي التنموي ، والبعد الحقوقي .

مرجعيات التقرير :

تم اعداد التقرير في ضوء المرجعيات التالية :

- (١) تحليل بيانات الرصد الذي أجراه المركز خلال الفترة من ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م حتى ١٥/١٢/٢٠١٥م
- (٢) نتائج التقارير والدراسات التي أعدها المركز
- (٣) تحليل البيانات والأرقام والتقارير الرسمية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم أو الوزارات ذات العلاقة
- (٤) نتائج التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية خلال العام ٢٠١٥-٢٠١٤ م
- (٥) الرصد الذي أجرته نقابة المعلمين - تعز

الفترة الزمنية للتقرير :

يركز التقرير على الفترة الزمنية من ٢١ سبتمبر ٢٠١٤ - ١٥/١٢/٢٠١٥م مع الرجوع في بعض الأحيان الى مرحلة ما قبل الحرب لتوضيح حجم التداعيات السلبية للحرب على التعليم .

الإطار الجغرافي :

الجمهورية اليمنية الواقعة في طرف شبه الجزيرة العربية والتي يقدر عدد سكانها ب ٢٥,٦ مليون نسمة (٢٠١٤) منهم ٥١% دون سن الثامنة عشرة سنة و ١٧% دون سن الخامسة ، ويعيش الغالبية العظمى من السكان (٧١%) في (٢٠١٤) في الريف غالبا ضمن القرى المتناثرة عبر تضاريس اليمن المتنوعة والبالغ عددها (٦٠٠,٠٠٠) قرية وهو ما يمثل تحد أما الحكومة في تحقيق نتائج مرضية في التعليم .

الإطار الموضوعي :

يُدار التعليم في اليمن بإشراف ثلاث وزارات .تقوم وزارة التربية والتعليم بإدارة التعليم قبل الأساسي والاساسي والثانوي العام ، في حين تتولى وزارة التعليم الفني والتدريب المهني بعد (MOTEV) إدارة التعليم الفني والتدريب المهني بعد الأساسي وبعد الثانوي على حد سواء .أما التعليم الجامعي ، فيقع تحت ولاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MOHESR). ومنذ عام 2004 ، تتولى وزارة التعليم الفني والتدريب المهني إدارة كليات المجتمع .أما محو الأمية ، فيقع ضمن اختصاص جهاز محو الأمية وتعليم الكبار(LAEO) ويشرف عليها وزير التربية والتعليم. لذا فإن التقرير سيقترن على التعليم العام الذي يخضع لإشراف وزارة التربية والتعليم وعندما نطلق لفظة التعليم هنا فإننا نقتصر على هذا النوع من التعليم دون غيره .

عن التعليم العام :

يبلغ عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم العام في اليمن قرابة (٦,٠٠٠,٠٠٠) مليون طالب وطالبة منهم (٤,٩٤٠,٨٢٩) مليون في التعليم الأساسي و(٦٩٠,٣٢٦) ألف في التعليم الثانوي يتوزعون على حوالي (١٦,٧٨٧) مدرسة في عموم الجمهورية ، فيما يصل عدد موظفي وزارة التربية والتعليم إلى (٣٠٤,٤٠٧) ألف منهم (٢٨٠,٧٦١) ألف معلم ومعلمة . كما وصل عدد رياض الأطفال في عموم الجمهورية إلى (٥٠٨) روضة منها (٣٦٦) روضة أهلية بنسبة (٧٢,٥) % (روضة من اجمالي عدد الرياض ، ويبلغ عدد الاطفال فيها حوالي (٢٩٩٧٩) ألف طفلا وطفلة . ووصلت عدد مراكز محو الأمية (٣٥٩١) مركز في عموم الجمهورية فيها (١٨٠,٥٤٠) ألف دارسا ودارسة .

الاطار القانوني :

ينص القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون الجنايات الدولية على ضمان حماية الحق في التعليم وحماية التعليم في ظروف انعدام الأمن والنزاعات المسلحة .

التعليم حق للمواطنين جميعاً تكفله الدولة وفقاً للقانون بإنشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية، والتعليم في المرحلة الأساسية إلزامي ، وتعمل الدولة على محو الأمية وتهتم بالتوسع في التعليم الفني والمهني (الدستور :مادة٢).

مواد قانون التعليم العام تشير إلى أن التعليم حق أساسي لكل المواطنين . ويؤكد القانون مسئولية الدولة في توفير التعليم الأساسي ذو النوعية الجيدة لكل أطفال اليمن للفئة العمرية من ٦ إلى ١٤ سنة . ويتضح هذا من نصوص المواد: 6، 7، 8، 9 ، 10، 14 من قانون التعليم العام :

المادة 6 : علاوة على أنه استثمار تطوير الإنسان ، فإن التعليم الأساسي من حقوق الإنسان الأساسية تكفله الدولة وتوفره لجميع المواطنين.

المادة 7 : تبني الدولة المدارس الكافية في كل أنحاء الجمهورية والملمية لظروف التعليم في كل مرحلة دراسية. تعتبر المدرسة كافية للغرض عندما تستوعب كل الطلاب وتزود وتجهز بالمكتبات وكل المدخلات التعليمية الأخرى.

المادة 8 : يعتبر التعليم مجاني في جميع مراحلها وتكفله الدولة . وتحقق الدولة هذا المبدأ تدريجياً طبقاً لخطة يصادق عليها مجلس الوزراء .

المادة 9 : تعمل الدولة على تحقيق العدالة الاجتماعية والفرص المتساوية في التعليم أخذه في الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي قد تمنع بعض الأسر من إرسال أبنائهم للمدارس.

المادة (10) تهتم الدولة بالعباية الصحية في جميع مراحل التعليم المختلفة.

المادة (14) (السياسة التعليمية مبنية على أسس علمية في التخطيط ، صياغة المناهج ، التقييم والمتابعة . تربط السياسة التعليمية بين المعرفة النظرية والمهارات الفنية في تعليم ما قبل التخصص وتعمل على تحقيق التوازن في نظام التعليم والعدالة في توزيع خدمات وإمكانيات التعليم بين المحافظات والمديريات وكذا تحقيق اللامركزية في إدارة التعليم.

هيكل التقرير

اعتمد التقرير على بعدين رئيسيين هما البعد الاقتصادي التنموي والبعد الحقوقي من خلال التركيز على أربعة محاور رئيسية وهي :

- اليمن خارج الألفية
- وزارة خارج سلطة الحكومة الشرعية .
- أطفال خارج أسوار المدارس
- تعليم خارج أولويات المجتمع

أولاً : اليمن خارج الألفية :

إطار عام

وقعت اليمن في سبتمبر ٢٠٠٠ ضمن ١٨٩ دولة تعهداً بالالتزام بأهداف التنمية الألفية والتي تصب جميعها في إحداث تنمية حقيقية تركز على الإنسان .

أهداف الألفية :

إطار من ٨ أهداف و١٨ غاية و٤٨ مؤشراً لقياس التقدم نحو الأهداف التنموية الألفية تم تبنيه بالتوافق بين خبراء من سكرتارية الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية والبنك الدولي .

وتشمل الأهداف الثمانية الآتية :

- (١) القضاء على الفقر والجوع .
- (٢) تحسين التعليم الأساسي الشامل .
- (٣) تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .
- (٤) خفض نسبة وفيات الأطفال .
- (٥) تحسين الصحة الإنجابية .
- (٦) مكافحة فيروس نقص المناعة والملاريا وبعض الأمراض .
- (٧) ضمان الاستدامة البيئية .
- (٨) تطوير شراكة عالمية للتنمية .

أهداف التعليم العام للجميع :

عُقد المؤتمر العالمي للتربية في الفترة من ٢٦-٢٨ أبريل ٢٠٠٠م بدار السنغال وذلك لدراسة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التعليم للجميع التي حددت في مؤتمر تايلاند ١٩٩٠م .

وقد خرج المؤتمر بالتزام المشاركين جميعاً بتحقيق أهداف التنمية للتعليم للجميع وهي :

- (١) توسيع وتحسين الرعاية التربوية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة .
- (٢) العمل على أن يتم بحلول ٢٠١٥م تمكين جميع الأطفال من الحصول على التعليم الابتدائي .
- (٣) ضمان تلبية حاجات التعليم الكافية للصغار والراشدين خلال الارتقاء بكافة البرامج .
- (٤) تحقيق تحسين نسبة ٥٠% في مستويات محو أمية الكبار بحلول ٢٠١٥م .
- (٥) إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوية بحلول ٢٠١٥م وتحقيق المساواة .
- (٦) تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع .

خطة الوزارة القطاعية في التعليم ٢٠٠٢م :

لتحقيق التعليم للجميع ٢٠١٥م اعتمدت الوزارة خطة قطاعية واختيرت اليمن لتكون ضمن أول مجموعة من عشر دول تحصل على تمويل من الصندوق التحفيزي لمبادرة المسار السريع (FTI) لتوفير التعليم للجميع .

توقيع إعلان الشراكة ٢٠٠٤م :

لضمان مزيد من التنسيق للدعم الإنمائي المقدم لقطاع التعليم وقعت وزارة التربية والتعليم ووزارة التخطيط والتعاون الدولي مع ١٢ شريكا من المانحين بهدف الإعلان إلى تنسيق جهود المانحين وتوجيه أموالهم لخدمة التعليم .

برنامج المسار السريع لتحسين أهداف التنمية الألفية ٢٠١٣-٢٠١٥م :

هو برنامج متكامل وخطة عمل تنفيذية لمدة ثلاث سنوات يتكون من أولويات مختارة في إطار أهداف الألفية الإنمائية جرى تكييفها في ظروف ومعطيات تنموية تقوم على أساس التكامل في السياسات والبرامج والمشاريع والتدخلات التي تساهم في تحقيق أكثر من هدف في آن واحد من خلال وضع أولويات للاستهداف الجغرافي بحسب معايير مناسبة توجه إلى المناطق الأكثر احتياجاً للتدخلات على مستوى المديرية .

وفي التعليم هدف البرنامج إلى تحقيق نسبة (٩٣%) للتعليم الابتدائي في حلول ٢٠١٥م وتخفيض فجوة الالتحاق الصافي بين الجنسين بنفس المرحلة إلى ٨٧% .

عام التعليم ٢٠١٥م :

في يوم الاثنين الموافق ٢٤/١١/٢٠١٤م أعلنت حكومة الكفاءات في حفل تكريم أوائل طلاب وطالبات الثانوية العامة قراراً تاريخياً في أول تدشين رسمي لتوجهاتها باعتبار عام ٢٠١٥م عاماً للتعليم ، ودشنته رسمياً في ١ يناير في حفل في عدن وبذلك فقد عكس هذا القرار التزام الحكومة بنقل التعليم إلى صدارة برنامجها ، وفي إطار أولويات وتوجهات واضحة المعالم تصب في استيعاب وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني المتعلقة بمجال التنمية البشرية .

انظمت اليمن إلى برنامج أهداف التنمية الألفية التابع للأمم المتحدة عام ٢٠٠٠م والذي حدد ثمانية أهداف تضمن تحقيق أهم الخدمات الأساسية للمواطن اليمني وتمكن البلاد من الاستمرار في البناء التنموي انطلاقاً من الاستثمار في الإنسان عن طريق التعليم والتدريب وقد أنفق على البرنامج قرابة (٨٠٠) مليون دولار أمريكي .

يمثل نهاية العام ٢٠١٥ م نهاية الفرصة التي منحت لليمن كي يتمكن من تحقيق تنمية حقيقية تركز على بناء الإنسان باعتباره عنصراً مهماً و راس المال الحقيقي لإحداث التنمية ، وقد اختيرت اليمن من ضمن عشر دول في العالم لتحظى بهذه الفرصة فما الذي حققته اليمن في قطاع التعليم وما هي الانعكاسات السلبية للحرب على فشل البرنامج ؟

أ- السياسات /الاستراتيجيات :

أعلنت الحكومة اليمنية التزامها بتحقيق أهداف التنمية الألفية ، ووضعت لذلك إستراتيجيات وطنية وقطاعية . وتم ذلك من خلال مباشرة وزارة التربية والتعليم بإعداد سلسلة من الإستراتيجيات طويلة المدى تستهدف تحقيق الأهداف والرؤى الوطنية في مجال التعليم ، وتطوير قدرات القوى البشرية في اليمن ، وتعمل على تحقيق التزامات اليمن الدولية من خلال التزامها بتحقيق أهداف التعليم للجميع ، وأهداف الألفية .ولهذا الغرض تم إعداد وتطوير عدد من الإستراتيجيات ذات الصلة بمراحل التعليم المختلفة وهذه الإستراتيجيات هي:

(١) الرؤية الاستراتيجية لليمن ٢٠٢٥ م

(٢) الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي (٢٠٠٣-٢٠١٥)م

(٣) الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الثانوي (٢٠٠٧-٢٠١٥)م

(٤) الاستراتيجية الوطنية لتطوير الطفولة المبكرة (٢٠١٠-٢٠١٥)م

(٥) استراتيجية لتطوير التعليم الفني والمهني (٢٠٠٤-٢٠١٠)م

(٦) استراتيجية تطوير التعليم العالي والبحث العلمي (٢٠٠٦-٢٠١٠)م

(٧) مراجعة وتعديل الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار التي تم إعدادها (١٩٩٨ م)

كل هذا من أجل أحداث اصلاح حقيقي للتعليم وتطوير وتأمين التعليم الاساسي بما يكفل حمايته ورفع كفاءته . تقول مؤشرات ما قبل الحرب أن اليمن لن تتمكن من تحقيق أهداف التنمية الألفية بحلول ٢٠١٥م وإن كان من المحتمل تحقيق نجاح جزئي في مجال التعليم الأساسي واستخدام الإنترنت .

وبرغم أن اليمن كانت قد حققت نجاحات محدودة في مجال التعليم حيث عد تقرير التعليم فوق الجميع (٢٠١٤) اليمن من الدول البعيدة عن تحقيق الاهداف التعليم للجميع لكنها تسير في خطى ثابتة إلا أن تداعيات الحرب التي أشعلتها مليشيات الحوثي الانقلابية في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤ م وقبلها تداعيات ثورة فبراير ٢٠١١ م أجهضت المشروع وحكمت عليه بالموت والفشل . من خلال المؤشرات التالية يتضح حجم التداعيات الخطيرة للحرب على التعليم وإفشال برامج التنمية :

(١) انخفض معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي بشكل حقيقي من ٧٢% كان قد وصل إليها عام(٢٠١٢) إلى ٥٣%

في بداية العام الدراسي ٢٠١٤- ٢٠١٥ م ، وهو ما يعني زيادة الأطفال خارج المدرسة من (٢٨ %) ١,٦

مليون طفل إلى (٤٧ %) ٢,٩ مليون طفل . وبهذا تكون اليمن قد فشلت فشلاً ذريعاً في تحقيق أهداف التنمية

الألفية التي حددت تحقيق نسبة التحاق ١٠٠% في نهاية ٢٠١٥م وبهذا تكون اليمن في ذيل قافلة الالتحاق بالتعليم تماما في منطقة الشرق الأوسط ..

(٢) ٩٥% وهم الغالبية العظمى من الأطفال دون سن الخامسة غير ملتحقين بالتعليم المبكر ، ويتوقع أن يرتفع العدد مع بداية العام ٢٠١٦م حيث عملت الحرب على تدمير عدد كبير من مدارس رياض الأطفال اضافة الى اعتماد التعليم في هذه المرحلة على القطاع الخاص (التعليم الاهلي والخاص) وهو ما سيحرم الكثير من الأطفال في هذه السن من الالتحاق بالمدارس نظرا لارتفاع نسبة الفقر والنزوح وتضرر عدد كبير من المدارس الأهلية .

(٣) ارتفاع فجوة النوع الاجتماعي في التعليم الاساسي من (٧٣). نقطة في التعليم الأساسي إلى (٨٥). نقطة حيث لعب الجانب الأمني وحالات النزوح من المدن الى الريف على زيادة هذه الفجوة كما أن لغياب مدارس البنات وعدم وجود معلمات في الريف اضافة الى ارتفاع نسبة الفقر وغلاء المعيشة الأمر الذي سيوسع الفجوة في السنوات القادمة .

(٤) تصل نسبة الأمية إلى (٦٢%) وبرغم أن مراكز محو الأمية وتعليم الكبار وصلت إلى (٣٥٩١) مركزا في عموم الجمهورية فقد تسببت الحرب في ايقاف العمل تماما في جميع هذه المراكز .

(٥) يضع تقرير التنمية البشرية (٢٠١١) اليمن في المرتبة (١٥٤) من بين (١٦٨) دولة في العالم

ب- جودة النظام التعليمي وكفاءته :

تقاس كفاءة أي نظام تعليمي من خلال عدة مؤشرات مثل معدلات إعادة الصف ، والتسرب ، وإكمال المرحلة التعليمية ، ولو أخذنا مؤشر التسرب يمكن لنا أن نستنتج مدى كفاءة النظام التعليمي في اليمن .

حيث تصل نسبة التسرب في التعليم الابتدائي إلى (٧,٣%) مع تفاوت بين محافظة وأخرى وبين الريف والحضر والذكور والإناث .

كما أن هناك (١٦%) من طلبة التعليم الأساسي عرضة لخطر التسرب .حيث تلعب عوامل كثيرة في جعل الأطفال يتركون المدرسة منها : ارتفاع نسبة الفقر وسوء التغذية والعوامل الاجتماعية والسياسية والأمنية وعدم جاذبية المدرسة وبعض السلوكيات الخاطئة للمعلمين .

- كشفت مشاركة اليمن في الدراسة الدولية المقارنة مستوى التحصيل الدراسي المتدني للطلاب في مادتي العلوم والرياضيات حيث شاركت اليمن في الدراسة بتلاميذ الصف الرابع لثلاث دورات متتالية (٢٠٠٣-٢٠٠٧-٢٠١١ م) وفي كل مرة احتلت اليمن الموقع الأخير من بين جميع الدول المشاركة التي تراوح عددها في كل مرة بين (٤٠-٦٠) دولة . وعند تحليل النتائج اتضح بأن التأخر القرائي(عدم قدرة الطلبة على قراءة الاسئلة) لطلبة اليمن المشاركين كان من أهم الاسباب التي أدت إلى إخفاقهم .مما جعل الوزارة وشركاء التعليم يصممون برنامج القراءة المبكرة (نهج القراءة) لمعالجة المشكلة الا أن الحرب الجارية عملت على عرقلة مسار المشروع .

- إضافة إلى تقليص عدد الساعات الدراسية التي وصلت إلى ثلاثمائة وخمسين ساعة من سبعمائة وخمسين ساعة دراسية على المستوى المحلي وألف ساعة على المستوى العالمي .

- تقول مؤشرات "دافوس" ٢٠١٥ م أن اليمن ضمن الدول التي لا تمتلك أدنى مواصفات ومعايير الجودة .

ج- تمويل التعليم :

هناك ضغوط متصاعدة على الموارد المالية المخصصة للتعليم في اليمن تشير التقارير الدولية أن ما تنفقه الحكومة اليمنية على التعليم أقل من النقطة المرجعية البالغة ٢٠ % والمحددة في الدليل الإرشاد لمبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع .

و في ظل الحرب والحصار الذي تعيشه اليمن منذ انقلاب جماعة الحوثي على السلطة الشرعية ٢١ سبتمبر ٢٠١٤ م تزداد الضغوط المالية على التعليم حيث عمدت جماعة الحوثي إلى السطو على مؤسسات الدولة و توجيهها لصالح مجهودها الحربي . ففي قطاع التعليم صادرت الجماعة الحوثية أكثر من ٢٠% من ميزانية التعليم البالغة (٢٠ %) من الموازنة العامة للحكومة ٢٠١٥ م ، الأمر الذي جعل وزارة التربية والتعليم عاجزة عن تنفيذ انشطتها وامتنعت لأشهر عن اجراء الامتحانات الوطنية لطلبة الصف التاسع والثالث الثانوي الباغ عددهم (٦٠٠) ألف طالب وطالبة مما جعل الوزارة تلجأ الى فرض استقطاعات غير شرعية على الموظفين لإجراء الامتحانات حيث وصلت الاستقطاعات من رواتب موظفي وزارة التربية والتعليم الى قرابة مليار ريال وضعفها من موظفي الوزارات المدنية الاخرى .

إضافة إلى ذلك يعتمد تمويل التعليم في اليمن بشكل كبير على المانحين (شركاء التعليم) حيث تشير التقارير الرسمية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم ٢٠١٤ م أن الممولين الخارجيين يساهمون بما نسبته ٧٩% من الأموال المخصصة لتنفيذ خطط وأنشطة الوزارة سنويا ، وقد أدت الحرب الراهنة إلى توقف شركاء التعليم عن العمل وخسرت اليمن ٢٠١٥ م أكثر من (٩٢%) من أموال المانحين حيث انسحب كافة المانحين والممولين للتعليم بعد ٢١ سبتمبر ووضع الرئيس هادي تحت الإقامة الجبرية .

كما أن انتهاء فترة التعليم للجميع والألفية ستخسر اليمن الكثير من الأموال التي تضخها المنظمات والدول المانحة ، كما أنها ستخسر الكثير من الخبرات الفنية وهو ماي جعل النظام التعليمي أمام تحد حقيقي يهدده بالانهيار .

أبرز القطاعات التي أغلقت أبوابها :

- مشروع دعم التعليم الاساسي
- برنامج التعليم في الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الاشغال العامة
- مشروع المساعدات النقدية ومستوى معيشة المجتمع .

ثانيا : وزارة خارج سلطة الحكومة الشرعية (قبضة المليشيا) :

منذ انقلاب ٢١ سبتمبر ٢٠١٤ م اجتاحت الجماعة الحوثية المسلحة مؤسسات الدولة وكانت وزارة التربية والتعليم بمؤسساتها وموظفيها وطلابها وقودا للحرب المستعرة ، فلم يواجه التعليم في اليمن أزمة حقيقية مثل الأزمة التي يمر بها اليوم . سننظر هنا الى أبرز الانتهاكات التي مارستها الجماعة الحوثية بحق التعليم :

١) البنية التحتية للتعليم :

يقصد بالبنية التحتية للتعليم المدارس والمباني التعليمية والمكاتب التربوية والمحتويات المادية فيها .

أ) وضع البنية التحتية للتعليم العام قبل الحرب:

لم تكن البنية التحتية للتعليم في اليمن قبل الحرب الراهنة كما ينبغي وهو ما تسبب بحرمان آلاف الطلبة من الالتحاق بالتعليم حيث تقول الإحصاءات الرسمية بأن عدد المدارس في الجمهورية اليمنية (١٦٥٧٨) المصممة منها كمبنى مدرسي (١٤٧٥١) ألف مدرسة فيما (٥٤٥) مدرسة بدون مبنى مدرسي فهي إما في عشش أو تحت صفيح أو تحت شجرة أو في ركن مسجد و(٤٠٥)مدارس مغلقة أو قيد التشييد و (٤٦٠٥) مدرسة بدون مرافق صحية "حمامات وغيرها" و (١٣٢١٥)مدرسة بدون معامل و(٢٠٠٠٠٠٠) مليون طالب بلا مقاعد دراسية أي أنهم يفترشون الأرض فضلا عن التجهيزات الأخرى التي تفتقدها الغالبية العظمى من المدارس كا التلفون والدواليب وغرف الإدارة المدرسية والنت والحاسوب وآلات التصوير والطابعات والإذاعة المدرسية .

كل هذا أثر سلبا على تحقيق فرصة الالتحاق و اتاحة التعليم فضلا عن تحقيق الانصاف أمام آلاف الطلبة أما إذا أضفنا إلى ذلك طبيعة التضاريس الجغرافية الصعبة وطبيعة القرى المتناثرة في اليمن وسوء التوزيع للمدارس فإن ذلك يمثل تحد آخر يزيد من حرمان الطلبة من التعليم .

ب) تداعيات الحرب وآثارها على البنية التحتية للتعليم :

أدت الحرب الراهنة إلى إغلاق (٣٧٠٠) مدرسة في عموم الجمهورية ما يمثل ربع مدارس الجمهورية مما تسبب في حرمان قرابة (١,٨) مليون طالب وطالبة من مواصلة التعليم وإكمال العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥م وتم اعتماد نتائجهم بناء على نتائج الفصل الدراسي الأول من العام ذاته ، كما ألحقت الحرب أضرارا مختلفة في أكثر من (١٥١٥) مدرسة منها (١٩٥) مدرسة تدمرت كليا و(٧٢٠) مدارس تضررت بشكل جزئي فيما استخدمت قرابة (٤٦٦) مدرسة مراكز لإيواء النازحين و استخدمت (١٣٤)مدرسة لأعمال عسكرية ، يصل متوسط عدد الطلبة الذين يرتادونها بمليون طالب وطالبة ، كما تعرض عدد كبير من مكاتب التربية والتعليم في المحافظات والمديريات لأضرار مختلفة وتعرضت كثير منها للنهب والسلب وإتلاف بعض الوثائق الخاصة بالطلاب ، وتعرضت مطابع الكتاب المدرسي بعدن للإحراق. ورغم تأخر العام الدراسي الحالي ٢٠١٥-٢٠١٦م قرابة شهرين ومضي شهرين على بدءه الفعلي في ١نوفمبر الماضي ما تزال أكثر من (٢٨٥٠)مدرسة في عموم الجمهورية مغلقة منها أكثر من (٤٠٠) مدرسة في محافظة تعز ، كما أن العام الدراسي أعلن دون كتاب مدرسي .

جدول (١) يوضح عدد المدارس المتضررة في الجمهورية ونوع الضرر

البيان	تدمير كلي	تدمير جزئي	ايواء نازحين	لأعمال عسكرية	الاجمالي
العدد	195	720	466	134	1515

جدول (٢) يوضح عدد المدارس المتضررة في كل محافظة ونوع الضرر

المحافظة	تدمير كلي	تدمير جزئي	ايواء نازحين	لأعمال عسكرية	الاجمالي
إب	2	21	50	8	81
أبين	4	13	105	-	123
الأمانة	8	146	12	14	180
البيضاء	6	28	12	3	49
تعز	18	78	79	50	225
الجوف	3	5	-	-	8
حجة	11	42	20	-	73
الحديدة	9	8	5	-	22
حضر موت	-	-	22	-	22
ذمار	5	25	3	5	38
شبوة	4	15	10	2	31
صعدة	93	24	-	-	117
الضالع	5	17	-	2	24
عدن	8	185	22	15	230
عمران	3	21	7	5	36
لحج	6	21	56	12	95
مأرب	2	39	30	11	82
المحويت	-	-	6	-	6
ريمة	-	-	25	-	25
صنعاء	8	32	2	7	49
الإجمالي	195	720	466	134	1515

الاستنتاجات :

(١) 70% من المدارس المتضررة هي من مدارس مراكز المدن أو ما يعرف بمدارس الطوق التي تتميز بالكثافة الطلابية حيث يتراوح متوسط الطلبة في الفصل الواحد ما بين ٧٠ - ١٠٠ طالب الأمر الذي أحدث ضغط على مدارس الارياف التي تفتقر الى التأهيل الجيد ونقص المعلمين وتدني مؤهلاتهم فضلا عن نقص المدارس الخاصة بالبنات والنقص الحاد في المعلمات الأمر الذي سيقفل من فرص الالتحاق بالتعليم كما أنه سيوسع فجوة النوع (ذكور-اناث) .

(٢) يلعب التعليم الأهلي والخاص دورا كبيرا في التخفيف من ضغط الطلبة على المدارس الحكومية خصوصا في المدن الرئيسية التي تتميز بالكثافة الطلابية ، كما تُعد الحاضن الأول للتعليم المبكر (رياض الأطفال) بنسبة (٧٣%) وقد تسببت الحرب بإحداث أضرار جسيمة في عدد كبير منها ، حيث وصلت عدد المدارس الأهلية والخاصة المتضررة من الحرب في مدينة تعز وحدها إلى ٢٥ مدرسة تمثل نسبة ١١,٢١% من إجمالي المدارس الأهلية في المحافظة البالغ عددها (٢٢٣) مدرسة ، فضلا عن الخسائر التي منيت بها هذه المدارس ، نظرا لضعف تمويلها الذي يعتمد على رسوم الطلبة ، ومع ارتفاع نسبة الفقر وفقدان الكثير من الإباء لأعمالهم ونزوح آلاف الطلبة الى الارياف يكون هناك تحد حقيقي أمام استمرار هذه المدارس في عملها الأمر الذي سيكون له انعكاسات سلبية على التعليم في الوقت القريب .

(٣) تظهر الأرقام في الجدول (٢) تفاوتاً واضحاً بين محافظة وأخرى في الأضرار فمن الملاحظ أن المحافظات التي تتميز بنسبة التحاق عالية ك (تعز) مثلا التي يصل عدد الطلبة المسجلين بالتعليم فيها ٢٠١٢م إلى (٨٠٠,٠٠٠) ألف طالب وطالبة ، تعد من المحافظات الأكثر تضررا خصوصا إذا ما قارنا حجم الضرر الحاصل في المباني المدرسية بعدد الطلبة الذين يرتادونها وإذا ما أخذنا في الحسبان أن الحرب لم تضع أوزارها بعد في المحافظة مقارنة بمحافظات أخرى تحررت وهي تشهد استقرارا نسبيا حاليا ك(عدن) أو محافظة مازالت تحت قبضة المليشيات الحوثية لكنها مستقرة نوعا ما ك (الأمانة) ، كما أن المحافظات التي تعرف بالمحافظات النائية والأكثر حرماناً من التعليم ك(صعدة - الجوف- حجة) هي الأخرى أكثر المحافظات النائية تضررا على التوالي الأمر الذي سيزيد من حرمان أطفالها من التعليم خصوصا في محافظة (صعدة) التي تعد منطقة عسكرية متوقفة فيها العملية التعليمية تماما أو محافظة حجة التي تحتل المرتبة الأولى في عدد الأطفال خارج المدارس والذين وصلوا في عام ٢٠١٢م إلى (٢١٣,٠٠٠) في سن التعليم الأساسي.

(٤) إن مجريات الأحداث في اليمن لا تنبئ بحل قريب يلوح بالأفق فما زالت نيران الحرب مشتعلة في أكثر من محافظة وهو ما ينبئ بحدوث مزيدا من الأضرار في البنية التحتية للتعليم خصوصا وأن الجماعات المسلحة ما زالت تتخذ مدارس ومؤسسات التعليم منطلقا لأعمالها العسكرية.

(٥) إن الحكومة الشرعية والمانحين لا يعطون التعليم أولوية في هذه المرحلة الصعبة ولو سلمنا بحدوث استقرار في الوقت القريب فإن هناك قطاعات أخرى ستكون لها أولوية في عمل الحكومة الأمر الذي يعني أن أثار الحرب ستستمر لسنوات قادمة .

٢) الطلبة :

"حين تتعرض حياة وسلامة الطلبة للتهديد فلن يكون في وسعهم ممارسة حقهم في التعليم ولن يكون في مقدورهم الوصول إلى مدارسهم بأمان"

أبرز الانتهاكات التي تعرض لها الطلبة

أكثر من (١٠٠٠) ألف طفل قتلوا الغالبية العظمى منهم من الأطفال في سن المدرسة (٦-١٤)
إصابة وجرح ما يزيد على (١٦٥٠) ألف طفل أغلبهم من الاطفال في سن المدرسة
(٢٣٠) طفل أعمارهم بين (١٠_١٧) سنة تعرضوا للاحتجاز من الميليشيات الحوثية
أكثر من (٢٥٠٠) جندتهم الميليشيات في صفوفها
قرابة (١,٨) طالب وطالبة أغلقت مدارسهم أبوابها بسبب الحرب وحرموا من اكمال عامهم الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥م
قرابة مليون طالب وطالبة تضررت مدارسهم
يقدر عدد الطلبة الذين نزحوا مع أسرهم الى أماكن أكثر أمنا في البلاد ب (١,٨) مليون
يصل عدد الطلبة الذين نزحوا مع أسرهم خارج البلد ب(١٠,٠٠٠) عشرة ألف طالب وطالبة .

الاستنتاجات :

١) نزوح آلاف الطلبة مع أسرهم إلى أماكن آمنة في البلاد أو خارجها حرم الكثير منهم من مواصلة تعليمهم خصوصا أن أغلب النزوح كان الى الأرياف التي تفتقد إلى المدارس المؤهلة لاستقبال عدد كبير من الطلبة ، واختلاف البيئة التعليمية والعادات الاجتماعية وعدم الاستقرار ، كما ترفض بعض الإدارات المدرسية استقبال الطلبة لأنهم لا يحملون وثائقهم التعليمية رغم صدور تعميم من الوزارة بذلك .

٢) تفتقد شريحة كبيرة من المعاقين الذين يصل عددهم إلى (١,٣) مليون منهم(٥٨٠,٠٠٠) ألف طفل في سن التعليم الأساسي (٦_١٤) سنة ٤١% منهم غير ملتحقين بالمدارس هذه الشريحة الكبيرة من الطلبة تتركز المدارس الخاصة بهم في المدن دون الأرياف ، كما أن عدد كبير من هذه المدارس تضررت حيث وصل عدد مدارس المعاقين المتضررة من الحرب في تعز (٨) مدارس ، خصوصا أن عملية دمج المعاقين في المدارس مازالت تواجه تحديات كبيرة ومتداخلة منها تصميم المبنى المدرسي والمنهج التعليمي وتوفير الكراسي والمعلم المدرب.

٣) يدفع الأطفال فاتورة الحرب الراهنة من صحتهم النفسية ومن تحصيلهم الدراسي لهذا العام وربما لسنوات لاحقة خاصة وأن معظم مدارس اليمن لا يوجد فيها متخصصون في الإرشاد النفسي-المدرسي يمكن أن يساعدوا في تدارك التداعيات الدراسية السلبية للحرب. فكثير من أطفال الروضة وتلامذة التعليم العام استشهدوا في الحرب أو أصيبوا بجروح أو إعاقات شكلت صدمة لإخوتهم وزملائهم قد تصرفهم عن التركيز على عملية التعلم. وطلبة آخرون دمرت مدارسهم أو انتقلوا إلى مدارس أخرى جديدة.

"يمثل انعدام الأمن تحد كبير يهدد حياة وسلامة المعلمين وموظفي التعليم بشكل عام ويمنعهم من الوصول الى مدارسهم لأداء عملهم وتوفير التعليم لطلبتهم"

أبرز الانتهاكات التي تعرض لها المعلمون

قتل ما يزيد عن (٢٠٠) مآتي معلم ومعلمة في الجمهورية منهم (٦٠) معلما ومعلمة في تعز وإصابة العشرات

نزوح آلاف المعلمين الى أماكن أمنه في البلد وتهجير عشرات المعلمين قسريا خاصة في محافظتي صعدة وعمران توقيف رواتب (٣٥٠٠) ثلاثة ألف وخمسمائة معلم ومعلمة في محافظة ذمار وحدها خلال شهر ابريل ٢٠١٥م لتوجهاتهم الفكرية المخالفة لتوجهات الجماعة الحوثية .

أقدمت جماعة الحوثي على احتجاز مئات المعلمين والتربويين بما فيهم قيادات تربوية وإخفائهم قسريا كما تم اختطاف العشرات وهم يؤدون أعمالهم التربوية

تسريح آلاف المعلمين من المدارس الأهلية والخاصة جراء الحرب وإغلاق مدارسهم لأبوابها

لم يستطع مئات المعلمين من الوصول الى مدارسهم لأداء عملهم فيما تعرض البعض للقتل والإصابة وهم في مدارسهم أو في طريقهم إليها

أقدمت الميليشيات الحوثية على عمل استقطاعات غير شرعية من رواتب الموظفين ومنهم المعلمين حيث وصلت الاستقطاعات التي فرضت على موظفي وزارة التربية والتعليم خلال شهر واحد إلى مليار ريال بحجة دعم الامتحانات وضعفها من موظفي الوزارات الاخرى .

إغلاق مكاتب البريد العام في بعض المحافظات ك(تعز - عدن) مما عرض الموظفين ومنهم المعلمين الى ابتزازات من قبل موظفي البريد و المناديب و مناديب المناديب حتى حصلوا على رواتبهم وقد صودرت رواتب البعض لشهور .

الاستنتاجات :

١) إن غياب الضبط الإداري سيزيد من تغيب المعلمين عن مدارسهم ففي دراسة سابقة بلغت نسبة الغياب في صفوف المعلمين ١٩% أي أن هناك (٤٧,٠٠٠) ألف معلم ومعلمة يغيبون يوميا وهو ما يهدر الكثير من الساعات التعليمية.

٢) يعاني المعلم اليمني من الضغوط المالية وهو ما جعل كثير من المعلمين ينصرفون عن تدريس الطلبة إلى أعمال إشرافية ووظائف إدارية شكلية تتيح لهم ممارسة أعمال أخرى إلى جانب وظيفتهم الرسمية ، ففي دراسة أجراها مركز الدراسات والإعلام التربوي في تعز مطلع (٢٠١٥)م وجد أن هناك (٨٥٠) موظف فني وإداري في مكتب تربية محافظة تعز_موظفي المكتب فقط وليس الموظفين التابعين للمكتب- فيما وصل عدد الموظفين داخل مكتب مديرية المظفر إلى(٤٥٠) موظف وهذا العدد يفوق الاحتياج الفعلي للمكتب ثلاثة الى أربعة أضعاف، مما يجعل لاستمرار الحرب وتردي المستوى المعيشي وارتفاع نسبة الفقر وارتفاع الاسعار ، تداعيات تزيد من مضاعفة هذه الاختلالات .

٣) تعد مؤهلات المعلمين المتدنية من المؤشرات المهمة على عدم كفاءة التعليم في اليمن ،حيث يحمل ٥٣% من المعلمين مؤهلات دون الجامعية الأمر الذي يستدعي مضاعفة الجهود الرسمية لتدريب وتأهيل المعلمين وإذا كانت الوزارة قد عملت مع شركاء التعليم على كثير من البرامج التدريبية للمعلمين فان العام ٢٠١٥م لم تنفذ الوزارة أي برنامج تدريبي للمعلمين .

٤) يمثل نزوح المتعلمين وعدم استقرارهم إضافة الى سوء التوزيع عائقا أما تحقيق الانصاف في التعليم .
٥) تعتمد المحافظات النائية على معلمين وافدين من المحافظات الأخرى فعلى سبيل المثال فإن ٦٧% من معلمي محافظة الجوف من خارج المحافظة الأمر الذي يجعل عملهم في تلك المحافظات في ظل الاوضاع الامنية مستعبدة وهو ما سببته عليه حرمان آلاف الطلبة من التعليم .

٤) توجيه التعليم

"الخطورة ليس في تدمير المدارس أو توقفها عن العمل فحسب بل عندما تستخدم المدرسة كوسيلة للدعاية والإعلان الحربي"

أبرز الانتهاكات التي أقدمت عليها المليشيات بهدف توجيه التعليم

تعين ممثل للجماعة في الوزارة وبعض مكاتبها لا صلة لهم بالعمل التربوي والتعليمي ومن خارج موظفي الوزارة فيما بعضهم لا يحملون مؤهلات ودرجات وظيفية

أصدرت الجماعة الحوثية (اللجنة الثورية) توجيهات الى الوزارة تلزمها بممارسة انتهاكات تخدم الجماعة منها : توجيه مختوم بختم رئيس الوزراء وموقع من قبل محمد على الحوثي، يقضي بالزام الوزارة باعتماد نتائج (٤٨٤٠) طالب من طلبة التاسع والثالث الثانوي (كونهم مشغولين بأعمال جهادية

أقمت الجماعة الحوثية على استبعاد عدد من مدراء المدارس في العاصمة صنعاء ومحافظات أخرى وتعين اشخاص موالين لها

ارسال مرشدين دينيين الى المدارس في عمران و صعدة وصنعاء وبعض المحافظات الأخرى بهدف التعبئة الطائفية وبث الكراهية

رسم شعارات الجماعة على بعض جدران المدارس وأسوارها وتوزيع مطويات وملصقات طائفية تخدم الجماعة .

استغلال المناسبات الدينية ك (المولد النبوي) وإلزام المدارس بإحيائها وفقا لرؤية الجماعة .

الزام بعض مدراء المدارس بإخراج الطلبة في مسيرات مؤيدة لجماعة الحوثي .

استبدال النشيد الوطني بشعارات الجماعة الطائفية أو ترديدها أثناء الدوام المدرسي وتشغيل بعض الاناشيد والزوامل الخاصة بجماعة الحوثي

اقدام قيادات من الجماعة بتنفيذ زيارات الى بعض المدارس وإلقاء كلمات تحريضية على الأحزاب والجماعات المخالفة لهم بالفكر وبث الكراهية في نفوس الطلبة حيث رصد المركز من نوفمبر الماضي ٢٠١٥م (١٥) زيارة قوبلت بتذمر الطلبة ورفضها في أكثر من مدرسة .

تحويل المدارس في العاصمة صنعاء وبعض المحافظات الواقعة تحت سيطرتها إلى بزارات لجمع الأموال من خلال الاطباق الخيرية لصالح المجهود الحربي .

الاستنتاجات :

لم يسلم التعليم من هيمنة جماعة الحوثي ومليشياتها المسلحة ، حيث تعمل جماعة " الحوثي " بالدمج بين التعليم العقائدي المكثف ، والتدريب العسكري المتواصل ، بهدف إعداد جيل جديد من الكوادر المسلحة وهي بهذه التوجهات والتوجهات المضادة لها تعمل على ضرب الهوية الوطنية وبناء جيل مفخخ بالطائفية ، كما أنها تعزز سلوكيات العنف والكراهية وتهدد القيم المدنية وقيم التسامح والمحبة والتعايش . خصوصا إذا ما أخذنا بالحسبان أن هذا يتزامن مع ما تقوم به وسائل الإعلام من جرف للقيم وبث للنعرات الطائفية والمناطقية ، كما أن هذا يهدد بطريقة مباشرة بإطالة أمد الصراع إلى ما لا نهاية ، وإعاقة عمليات الحوار والحل السلمي وإعادة الأعمار .

وإذا دققنا في المعطيات السابقة ، فإنها تدلل على أن المجتمع اليمني سيعاني من ارتفاع نسبة الأمية ومعدلات الجهل والتخلف وتفشي الأمراض. وهذا بداهة سوف يشكل مناخاً مناسباً لتعميق وانتشار مظاهر التطرف الذي يعمل على تعزيزها زعماء الحرب . من هذا المنظور ، يبدو واضحاً أن مستقبل اليمن سيعاني من كارثة وطنية عامة و مرگبة ، تتجلى ملامحها في انتشار ثقافة العنف والتطرف والتحلل القيمي. ويزيد من تداعيات هذه التحولات تمزق النسيج الاجتماعي وازدياد مظاهر الفقر والبطالة. وتساهم هذه التداعيات في انحطاط القيم والمعايير الوطنية ، وتنبئ بزيادة مظاهر الوعي العنفي المشوه الذي بدأ يتحوّل من قوة كامنة إلى قوة بالفعل ، وسيكون لهذا التحول تداعيات خطيرة على الوحدة الوطنية ومستقبل التطور الاجتماعي ، وتتعرز هذه الميول في ظل مؤشرات لا تنبئ باقتراب انتهاء الحرب .

كذلك فإن التدخل في المناهج التعليمية واشتغال جماعة الحوثي في هذا الاتجاه سيكون لهما بالغ الأثر في مستقبل اليمن الثقافي ، وعلى تماسك مكوناتها المجتمعية. فاستنهاض الثقافة الضيقة القائمة على تعميق لغة التمييز الطائفي والمذهبي والوعي الديني المتطرف في إطار المدارس ، أو محاولة ادماجها في المناهج ؛ يمثلان تهديداً بالغ الخطورة لتماسك الوعي الاجتماعي الذي استند تاريخياً إلى مبدأ التعايش والسلام الاجتماعي. وخطورة هذه التحولات على المرحلة المقبلة ، تكمن في أن الشباب والأطفال يشكّلون حواملها الاجتماعية الأساسية. وإذا كان نزع السلاح بعد انتهاء الحرب فيه كثيراً من الصعوبة. فإن التخلص من ثقافة العنف والقتل ، سيكون أصعب بكثير. تحديداً في ظل اشتغال العديد من أطراف الصراع على نشر ثقافة العنف ، وتعميق حدة الشعور الطائفي والديني والعشائري والجهوي .

ثالثاً : أطفال خارج أسوار المدارس :

من الخصائص المرتبطة باحتمالية كون الأطفال خارج المدرسة هي : العمر ، نوع الجنس (أنثى) الإقامة في الريف ، ومؤشر الثروة المتدني ومستوى تعليم الوالدين وارتفاع نسبة الفقر وعمالة الأطفال ، و الأطفال في مناطق النزاع والأطفال المهمشين (الأخدام) والأطفال من ذوي الإعاقة.

لم يكن وضع الأطفال في اليمن قبل الحرب الراهنة كما ينبغي كان هناك (١,٦) مليون طفل في سن التعليم خارج المدرسة ، وعند المقارنة بدول المنطقة العربية ، يظهر التقرير الإقليمي للتعليم للجميع الخاص بالدول العربية لعام ٢٠١٤ م الصادر عن منظمة اليونسكو أن اليمن تحتل المرتبة الأولى في عدد الأطفال 11 -6 (سنة) غير الملتحقين بالمدارس عام ٢٠١١ م ، وبنسبة شكلت ١٩,٨ % من إجمالي عدد الطلاب غير الملتحقين بالمدارس في الدول العربية. ووفقاً للمسح الوطني لرصد الحماية الاجتماعية ، يعود السبب الرئيسي لترك الطلاب (٦-١١) سنة للمدرسة إلى عدم القدرة على تحمل تكلفة التعليم (٣٧,٦ %) وأفاد (٣٢,٢ %) أنهم لم يكونوا راغبين في التعليم ، مما يعكس انخفاض جاذبية النظام التعليمي للأطفال .وفيما يتعلق بالأطفال في الفئة العمرية (١٢-١٤) سنة كان السبب الرئيسي للتسرب عدم الاهتمام بالذهاب إلى المدرسة (٢٨,٦ %) ، يليه عدم القدرة على تحمّل تكلفة التعليم (١٧ %) ثم مساعدة الأبوين في المنزل (١٢ %) ؛ والعمل (١١ %)

وكان تقرير حكومي سابق صدر بالتعاون مع منظمة العمل الدولية قد كشف بأن (١,٣) مليون طفل عامل منهم (٤٦٩) ألف تتراوح أعمارهم بين (٥-١١) سنة (سن التعليم الابتدائي) (٦٥ %) منهم يعملون في الزراعة. أما بالنسبة

للأطفال من ذوي الإعاقة فيقد عددهم ب (١,٣) طفل منهم (٥٨٠,٠٠٠) ألف طفل معاق في سن (٦-١٤) سنة (سن التعليم الأساسي) ومع ذلك ، قد لا تقبل المدارس الأطفال المعوقين في صفوفها وذلك بسبب النقص الحاصل في المرافق التعليمية ومواد التعلم بالإضافة الى النقص في أعداد المعلمين أو المدرسين . ويشير مسح موازنة الأسرة لعام ٢٠٠٥ م الى أن 41 % من الأطفال المعوقين هم خارج المدرسة .

وبرغم ذلك لا توجد في الاستراتيجية الوطنية للتعليم سياسات / استراتيجيات خاصة تستهدف الأطفال خارج المدرسة عدا بعض السياسات التي وضعتها الوزارة بدعم من شركائها التنمويين والتي تعالج بشكل غير مباشر بعض الاختناقات منها : الغاء الرسوم المدرسية ، وتقديم التحويلات النقدية المشروطة ، وتوفير المستلزمات المدرسية ، وتوفير منح دراسية مجانية ، ورفع مستوى الوعي .

تداعيات الحرب

ارتفع عدد الأطفال خارج المدرسة من (١,٦) مليون طفل إلى (٢,٩) مليون طفل

حوالي مليون طفل تضررت مدارسهم بسبب الحرب وهو ما يزيد من احتمالية كونهم خارج المدرسة

النزوح المتكرر للأطفال مع أسرهم من مكان إلى آخر داخل البلد بحثاً عن الأمن وفي الغالب يكون النزوح من مراكز المدن الى الأرياف

تعرض عدد كبير من مدارس الفتيات للتدمير إضافة الى افتقار الريف للمدارس الخاصة بالفتيات

الاضرار والخسائر الكبيرة التي تعرضت لها المدارس الأهلية والخاصة مما تتسبب في الضغط على المدارس الحكومية العاملة

ضعف قدرة الأهالي على تحمل تكلفة التعليم وانعدام الرغبة النفسية للأطفال في التعليم وانخفاض جاذبية النظام التعليمي للأطفال .

الاستنتاجات

١) يمثل حرمان الأطفال من التعليم حرماناً من حقوقهم الأساسية في الحياة، كما أن له آثار سلبية حالية ومستقبلية

على الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢) اصبح هؤلاء الأطفال عرضة لاستقطاب الجماعات المسلحة والمتطرفة وتوظيفهم في أعمال عنف حيث تعتمد

الميليشيات المسلحة على الأطفال في العمليات العسكرية ، وعادةً ما يكون المقابل المادي الدافع الأكثر فاعلية

في استقطاب الأطفال إلى صفوفهم ، وهو ما يتجلى في مشاركة الأطفال ضمن ميليشيات الحوثيين وفقاً لتقرير

نشرته صحيفة "واشنطن بوست" في مايو / أيار ٢٠١٥؛ فإن الأطفال يُشكلون حوالي ثلث عدد قوات "

الحوثيين " التي تضم ٢٦ ألف مقاتل.

رابعاً : تعليم خارج أولويات المجتمع (التحديات) :

"حين يوضع الأب بين خيارين : أن يوفر لابنه كسرة الخبز أو أن يدفع به إلى المدرسة سيختار الأولى بلا شك"

النظام التعليمي نظام فرعي من نظام عام تتحكم فيه بقية الأنظمة العقدية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية

والأمنية سلباً و إيجاباً لذا لا يمكننا والحديث عن التحديات التي تواجه التعليم بعيداً عن البيئة التعليمية التي يعيش فيها

والوضع الأمني الراهن الذي تعيشه اليمن .

ليست الحكومة الشرعية هي من تشرف على التعليم اليوم أو تسير أموره فالتعليم خارج قبضتها وأولوياتها تماما ، إنها مشغولة بمشكلاتها الامنية وكفاحها المسلح من أجل استعادة الدولة أولا ، كما أن نسبة الأمية المرتفعة والتي تصل إلى (٦٣%) وقلة الوعي بأهمية التعليم يجعل التعليم في آخر اهتمامات كثير من الاسر حتى في ظل الأوضاع الطبيعية. فإذا ما أضفنا إلى هذا التحدي تحد آخر وهو : ضعف الإمكانيات الممثلة في تراجع الإيرادات النفطية للدولة ابنسبة (٩٦,٣%) في الربع الثاني من العام ٢٠١٥ م مقارنة بنفس الفترة من العام ٢٠١٤ م و ارتفاع سعر الصرف ومزاحمة قطاعات أخرى للإنفاق العام الذي يؤدي إلى تقليص الموازنة الخاصة بالتعليم في ظل غياب الشركاء الممولين للتعليم واستغلال الميليشيات للمزانية المرصودة للتعليم لأعمالها العسكرية الأمر الذي يهدد النظام التعليمي بالانهيار تماما . كما أن ارتفاع نسبة الفقر التي تصل إلى (٨١%) وارتفاع الأسعار وفقدان سبل المعيشة يضعف قدرة أسر كثيرة على مواصلة تمويل تعليم أبنائها .

التوصيات

نقدم هنا توصيات سريعة ومقتضية للاسترشاد بها في مواجهة الوضع الراهن

١) على وزار التربية والتعليم الاسراع بإعداد خطة عمل توازن بين التنمية والطوارئ وتدريب القيادات التربوية على كيفية العمل في ظل الطوارئ

٢) و حتى لا تستغل الجماعات المسلحة أموال المانحين في أعمالها العسكرية لابد من انشاء صندوق لدعم وإسناد التعليم لا تخضع إدارته لوزارة التربية والتعليم وإنما تمثل فيه ويجب أن يقوم هذا الصندوق بتوجيه أمواله إلى المحافظات الأكثر تضررا يقوم بعمله من خلال مجالس لإسناد التعليم مكونة من التربية والجهات الأخرى ذات العلاقة والبحث عن شركاء جدد محليين وإقليميين ودوليين خصوصا دول الخليج العربي .

٣) إعداد دراسة مسحية بالطلبة النازحين والتحديات التي تواجههم ووضع الحلول لها

٤) تفعيل نهج القراءة في الصفوف الأولى واستكمال التدريب على البرنامج

٥) تخفيف النفقات الإدارية والبرامج القائمة على الاصلاح الاداري والنزول بالبرنامج الى الاطفال مباشرة وتركيز الاصلاح على المستوى المحلي والمدرسي

٦) اعداد دراسة بالأضرار الحاصلة في البنية التحتية للتعليم ومساعدة المدارس الأهلية على تجاوز الصعوبات التي تواجهها

٧) التوعية بحماية التعليم وتحيده في ظروف انعدام الأمن والنزاعات المسلحة

٨) تفعيل الاتحادات الطلابية ونقابات المعلمين

٩) خلق مدارس صديقة للطفولة وربط المدرسة بالإغاثة والصحة .

١٠) إعداد سياسة خاصة بمواجهة الأطفال خارج المدرسة و تفعيل منظمات المجتمع المدني للاشتراك في تنفيذ برامج خاصة بهؤلاء الطلبة .